



Monetary sterilization policy and its role in reducing inflation in Iraq for the period (2005-2019)

Researchers: Assist.Lec. Marwa Mohammed Odeh

University of Wasit, College of Administration & Economics

Modeh608@Uowasit.edu.iq

Key words:

Central bank policies, monetary sterilization policy, inflation, money supply.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 13 Dec. 2023

Accepted 07 Jan. 2024

Available online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

e-mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding authors:

Marwa Mohammed Odeh
College of Administration & Economics,
University of Wasit



Abstract:

This study aims to evaluate the performance of the monetary sterilization policy in reducing inflation in Iraq during the period 2005-2019. As a result of the rentier nature of the Iraqi economy and its heavy reliance on cash flows resulting from crude oil exports, it has led to the accumulation of foreign reserves, which may cause undesirable effects from this accumulation, represented by an increase in the money supply and a continuous rise in the general level of prices. Therefore, it has become necessary for the Central Bank of Iraq to intervene through the use of unconventional tools to reduce these effects within the framework of a policy of sterilizing the money supply resulting from the increase in aggregate demand generated by the budget through its public expenditures. The research reached a number of conclusions that the inflation rate in Iraq is not due to monetary reasons only, but rather to external factors, as the Iraqi economy is affected by the inflation of trading partners due to its heavy dependence on imports, which is known as imported inflation. The monetary sterilization coefficient index showed the contribution of the monetary sterilization policy pursued by the Central Bank of Iraq in controlling the growth of the monetary supply and reducing inflation within acceptable rates. The most prominent recommendations of the research were to activate the role of the banking sector in the investment process by encouraging commercial banks to employ surplus liquidity to finance productive projects in the industrial and agricultural sectors. The authorities must pursue a policy of diversifying sources of income by expanding the production base of all sectors (agriculture, industry, and services) to avoid the disturbances occurring in oil prices and their negative impact on the Iraqi economy. Based on the results of the study, the central bank's policy has contributed to absorbing part of the liquidity, reducing inflation rates, and achieving price stability during the study period.

سياسة التعقيم النقدي ودورها في الحد من التضخم في العراق للمدة (2019-2005)

م.م. مروة محمد عودة

جامعة واسط

كلية الإدارة والاقتصاد

Modeh608@Uowasit.edu.iq

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء سياسة التعقيم النقدي في الحد من التضخم في العراق خلال الفترة 2019-2005. فنتيجة الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي واعتماده بشكل كبير على التدفقات النقدية الناتجة عن صادرات النفط الخام أدى الى تراكم الاحتياطيات الاجنبية والتي قد يحدث عن هذا التراكم اثار غير مرغوبة تتمثل في زيادة العرض النقدي والارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار. لذلك صار لزاما على البنك المركزي العراقي التدخل من خلال استخدام ادوات غير تقليدية لتقليل تلك الاثار ضمن اطار سياسة تعقيم المعروض النقدي الناجم عن تزايد الطلب الكلي الذي تولده الموازنة عبر نفقاتها العامة. وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات ان معدل التضخم في العراق لا يعود الى أسباب نقدية فقط وانما يرجع لعوامل خارجية، اذ يتأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين بسبب اعتماده الكبير على الاستيرادات وهو ما يعرف بالتضخم المستورد. وقد اظهر مؤشر معامل التعقيم النقدي مساهمة سياسة التعقيم النقدي التي انتهجها البنك المركزي العراقي في السيطرة على نمو الكتلة النقدية وتخفيض التضخم ضمن معدلات مقبولة. وان ابرز توصيات البحث تمثلت في تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية الاستثمار من خلال القيام بتشجيع البنوك التجارية على توظيف فائض السيولة في تمويل المشاريع الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية. ويجب على السلطات انتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) لتجنب الاضطرابات التي تحدث في أسعار النفط وانعكاسها السلبي على الاقتصاد العراقي. واستنادا الى نتائج الدراسة فان سياسة البنك المركزي قد ساهمت في امتصاص جزء من السيولة وخفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار السعري خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سياسات البنك المركزي، سياسة التعقيم النقدي، التضخم، عرض النقود.

المقدمة:

تعد ظاهرة التضخم احد المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اغلب الاقتصادات سواء كانت المتقدمة او النامية، ونتيجة للآثار الاقتصادية التي يتركها التضخم على مختلف القطاعات الاقتصادية دفع الاقتصاديين وصناع السياسات الى السعي في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. وعليه يعد الاقتصاد العراقي احد تلك الاقتصادات التي تعاني من الضغوط التضخمية ويتميز الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي واعتماده بشكل كبير على الإيرادات النفطية والتي ساهمت زيادتها الى تراكم الاحتياطيات الدولية حيث يقوم البنك المركزي بشراء تلك العملة الأجنبية من وزارة المالية لغرض تمويل الانفاق العام الذي يعتبر المصدر الأساس للتوسع النقدي (الإصدار النقدي) الامر الذي استوجب تدخل المركزي لاستحداث أدوات جديدة قادرة على التحكم في الكتلة

النقدية وامتصاص الفائض منها والحفاظ على استقرار الأسعار وأهم تلك الأدوات هي نافذة بيع العملة الأجنبية.

مشكلة البحث:

ان زيادة الإيرادات النفطية بعد عام 2003 أدى الى تراكم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي والتي أصبحت المصدر الرئيسي للتوسع النقدي مما استوجب تدخل المركزي في تعقيم اثار تراكم تلك الاحتياطيات من خلال استحداث سياسة التعقيم النقدي للمحافظة على استقرار الأسعار وتأطير التضخم.

فرضية البحث:

إن سياسة التعقيم النقدي تلعب دوراً مهماً في امتصاص فائض السيولة وخفض معدلات التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة وتحقيق الاستقرار السعري.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تقييم سياسة التعقيم النقدي لتراكم الاحتياطيات الأجنبية في العراق ودورها في السيطرة على معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي.
2. الحدود الزمنية: امتدت من عام 2005 الى عام 2019.

هيكلة البحث:

تم تقسيم البحث الى محورين بهدف اثبات فرضية الدراسة وتحقيق اهدافها حيث تناول المحور الاول الاطار النظري لسياسة التعقيم النقدي ومعدل التضخم، اما المحور الثاني كان يختص في تحليل سياسة التعقيم النقدي ومعدل التضخم في العراق.

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي:

أولاً: سياسة التعقيم النقدي:

1. مفهوم سياسة التعقيم النقدي:

وهي عبارة عن سياسة نقدية يتبعها البنك المركزي للتأثير على التدفقات المالية الدولية، اذ يتم من خلالها مقابلة الارتفاع في الأصول الأجنبية تخفيض صافي الأصول المحلية من اجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية المرتبط بتراكم الاحتياطيات الأجنبية. وتهدف السلطة النقدية من انتهاجها لسياسة التعقيم النقدي الى الحد من الأثر التضخمي للتدفقات المالية الدولية وأثرها في العرض النقدي (الأساس النقدي).

توجد عدة أساليب لعملية التعقيم النقدي تستخدمها السلطة النقدية، أهمها يكون عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال شراء او بيع العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، او عن طريق تدخل البنك المركزي في السوق النقدية مستخدماً أدواته المختلفة مثل عمليات السوق المفتوحة او تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وغيرها (جمام، جديات، 2014: 167-168).

2. طرق قياس التعقيم النقدي:

هناك العديد من المؤشرات المستخدمة لقياس درجة التعقيم الممارس من قبل البنك المركزي وأهمها الطريقة النسبية يتم قياس درجة التعقيم النقدي من خلال قسمة صافي التغير في الموجودات المحلية على صافي التغير في الموجودات الأجنبية ويكون وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta NDA = \beta \Delta NFA$$

حيث أن ΔNDA تمثل التغير في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي و ΔNFA تشير إلى التغير في صافي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي أما β تمثل معامل التعقيم النقدي. إذا كان معامل التعقيم النقدي $\beta = -1$ فإننا أمام حالة التعقيم التام، إذ أن التغير في صافي الموجودات الأجنبية ΔNFA ليس له تأثير على الأساس النقدي^(*)، أما في حالة $(-1 < \beta < 0)$ فإن ذلك يعني أن هناك تعقيم نقدي جزئي أي أن هناك تغير في الأساس النقدي ناتج عن الجزء غير المعقم من صافي الموجودات الأجنبية NFA . أما إذا كان معامل التعقيم النقدي $\beta = 0$ فإن ذلك يعني عدم وجود تعقيم نقدي أي أن هناك تغيرات في الأساس النقدي ناتجة عن الجزء غير المعقم من صافي الموجودات الأجنبية NFA (زليخة، 2022: 135).

ثانياً: التضخم وأنواعه:

1. تعريف التضخم:

تعددت تعاريف هذه الظاهرة ويعود السبب في ذلك إلى الانقسام في الآراء والأفكار التي تنطلق من خلالها تلك التعاريف. وعموماً تتخذ آراء الاقتصاديين ثلاث اتجاهات بصدد تعريف التضخم، أولهما يعرف التضخم بناءً على مسبباته والثاني يعرفه بناءً على أسبابه والثالث يعرف التضخم بناءً على مظاهره وكما يلي: (العامري: 11-12)

الاتجاه الأول: يعرف التضخم بناءً على مسبباته، إذ يؤكد الاقتصادي فريدمان Friedman بأن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفية أي ناجمة عن الزيادة في عرض النقود ويعرفه آخرون بأنه زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض السلعي في السوق.

الاتجاه الثاني: يهتم بأسباب التضخم ومظاهره الخارجية، يعرف الاقتصادي الفرنسي (James) التضخم بأنه حركة ارتفاع في الأسعار تنصف بالاستمرار تنتج عن فائض الطلب على السلع الزائد عن قدرة العرض.

الاتجاه الثالث: يعرف التضخم بالتركيز على مظاهر التضخم وهو الاتجاه السائد حالياً بين غالبية الاقتصاديين الذي يصف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ومعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار الذي يتسم بالدوام والاستمرارية هو الذي يسمى تضخماً.

يحاول كل بلد تجنب التضخم ومكافحته، وفي الوقت نفسه يعد علاجاً لاحتمال حدوث كساد أو ركود إن وجد، وستكون المهمة هي احتواء حركة الأسعار إلى أدنى مستوى لها. وذلك لكون التضخم من أخطر الاختلالات التي تصيب اقتصاد البلد بالضعف، حيث يرتفع سعر الصرف في سوق العملات، إذ أن ارتفاع تكلفة إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار التصدير يقلل من القدرة

(*) الأساس النقدي: هو العملة المصدرة + الاحتياطيات المصرفية.

التصديرية للبلاد، ويقلل من القدرة التنافسية للبلاد في الأسواق الخارجية، ونتيجة لذلك تضعف قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية اللازمة لتمويل التنمية. كما يؤثر التضخم على ثقة المواطنين والأجانب بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى فقدان العملة المحلية القوة الشرائية كوسيلة للتبادل، وبالتالي يلجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة الأجنبية ونتيجة لذلك، تحارب السلطات النقدية التضخم من خلال تخفيض قيمة من العملة المحلية من أجل تحسين القدرة التنافسية للصادرات، وتخفيض المعروض النقدي للعملة المحلية والحد من الطلب المحلي من خلال رفع أسعار التجاري (كمال، 2023: 74-75).

2. أنواع التضخم:

أ. **التضخم الزاحف:** يشير هذا النوع من التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل بطيء وتدرجي ولن يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار، ويعني أن الأسعار سترتفع بشكل دائم ومستمر وبسرعة معتدلة حتى لو لم يتزايد معدل نمو الطلب الكلي بسرعة، فإنه مستمر وغالبا ما يحدث خلال فترات ضعف الطلب، ويسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف (ملا، شاكر، 2022: 448).

ب. **التضخم الجامح:** يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة، يعد هذا النوع اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني لأنه يؤدي الى اضطراب الاستقرار الاقتصادي وضعف الثقة بالعملة الوطنية نتيجة لفقدان قيمتها، ويطلق البعض على هذا النوع بالتضخم المفرط أو المتسارع (شهاب، 303).

ت. **التضخم المستورد:** يحدث هذا التضخم عندما يعتمد اقتصاد الدولة على استيراد السلع والخدمات، وتخضع هذه الدولة لهذا النوع من التضخم الذي يتم استيراده من الخارج عندما تستورد الدولة السلع والخدمات من دول خارجية تعاني من ارتفاع الأسعار سوف تستورد تلك الدولة هذا التضخم فيها (حامد، عبد، 2023: 224).

ث. **التضخم المكبوت:** هو احد أنواع التضخم الذي يظهر في ظروف معينة لا علاقة لعمليات العرض والطلب فيها اذ تستطيع الأسعار في ظلها ان تنخفض او ترتفع، اذ يظهر هذا النوع نتيجة لتدخل الدولة ووضع القيود المباشرة للسيطرة على الاسعار (الوادي، العساف، صافي، 2010: 186-187).

المحور الثاني: الجانب التحليلي لمعدل التضخم والية التعقيم النقدي في العراق:

أولاً: آلية التعقيم النقدي في العراق:

استطاعت السلطة النقدية ان تمارس سياسة التعقيم النقدي من خلال استخدام إشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية وتحقيق الاستقرار السعري من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي، كان ذلك من خلال التدخل في سوق الصرف عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (صالح، 2008: 5) لغرض تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد والحفاظ على استقرار سعر الصرف بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكبح جماح التضخم (صالح، 2012: 8).

ولغرض توضيح عمل المثبت الاسمي تقوم وزارة المالية بتنفيذ إيرادات الصادرات النفطية لدى البنك المركزي العراقي باعتباره الجهة المحتكرة لاصدار الدينار العراقي ويكون وفق سعر

الصراف الرسمي يحدده البنك المركزي. لغرض تمويل انفاقها الحكومي بالدينار العراقي والذي يشكل الجاري منه الجزء الأكبر وبدوره يتحول ذلك الانفاق الى طلب على السلع والخدمات والذي يكون الاغلب منها مستورد نتيجة لتراجع وتخلف الجهاز الإنتاجي وعليه سيولد ذلك الانفاق طلبا على العملة الأجنبية لتمويل الاستيرادات، ويقوم البنك المركزي عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية ببيع الدولار الايرادات الاقتصادية مقابل الدينار العراقي وبسعر صرف محدد، فكلما انخفض هذا السعر عن السعر التوازني في السوق يعكس ذلك طلبا اضافيا على الدولار الأمريكي. وذلك يعني أن البنك المركزي لم يلبي جميع الطلبات المقدمة على الدولار، فكلما قلت المبيعات ارتفع سعر الدولار الأمريكي. وان تلك العملية تعمل على تعقيم عرض النقود وبخلافها فان معدل التضخم سيرتفع بصورة لا نهائية.

وبلاحظ من بيانات الجدول (1) ان السيولة المحلية اخذت بالزيادة خلال المدة 2005-2019 فقد سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع 13135 مليار دينار لعام 2005، ثم ارتفع الى 34862 مليار دينار عام 2008 وبأعلى معدل نمو بلغ 72.55% وبالمقابل ارتفع الانفاق الحكومي الى 67277. وسجل 45355 على الرغم من انخفاض الانفاق الحكومي الى 55589 نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية وانعكاسها على الصادرات النفطية، ثم انخفض الى 82595 مع انخفاض الانفاق الحكومي 70397 نتيجة العمليات الإرهابية في تلك الفترة، بعد ذلك اخذ بالارتفاع الى ان وصل الى 103442 مليار دينار عام 2019 وبمعدل نمو 8.44% وجاءت تلك الزيادة كمحصلة لنمو النفقات الحكومية اذ بلغت 111723 في عام 2019، وعليه فان البنك المركزي يعمل على تعقيم أثر الانفاق الحكومي على عرض النقد ويتم ذلك عن طريق دخوله كبائع للعملة الأجنبية في سوق الصرف (الغالبية: 305-310، الشيببي، 2007: 26-33).

الجدول (1) عرض النقد والانفاق الحكومي للمدة 2005-2019 (مليار دينار)

السنة	M2 عرض النقد 1	معدل نمو عرض النقد M2 2	الانفاق العام 3	معدل نمو الانفاق العام % 4
2005	13135	-	30831	-
2006	19383	245.6	37494	21.61 %
2007	22174	511.9	39308	4.83 %
2008	34862	572.5	67277	71.15 %
2009	45355	1030.	55589	-17.37 %
2010	60289	33.14	70134	26.16 %
2011	72076	319.5	78757	12.29 %
2012	75466	64.5	105139	33.49 %
2013	87680	16.22	119127	13.30 %
2014	90728	3.44	83556	-29.85 %
2015	82595	-8.96	70397	-15.74 %
2016	88082	6.64	67067	-4.73 %
2017	89435	1.54	75490	12.55 %
2018	95416	6.65	80873	7.13 %
2019	103442	8.44	111723	38.14 %

المصادر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
 - العمود (2) (4) من إعداد الباحثة.

وقد تم الاعتماد على الطريقة النسبية لقياس درجة التعقيم النقدي ومعرفة درجة كفاءة السياسة في الحفاظ على الاستقرار من خلال قسمة صافي التغير في الموجودات المحلية على صافي التغير في الموجودات الأجنبية فكلما اقترب المعامل من القيمة (-1) كلما كان التغير في الأساس النقدي ضئيل إلى أن ينعدم إذا ساوى المعامل تلك القيمة.

الجدول (2) قياس درجة التعقيم النقدي في العراق

السنة	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الموجودات المحلية	التغير في صافي الموجودات الأجنبية	التغير في صافي الموجودات المحلية	معامل التعقيم
1	2	3	4	5	
2005	17,366	- 3,571	-	-	-
2006	25,953	- 8,432	8,587	(4,861)	-0.6
2007	38,217	-9,409	12,264	(977)	-0.1
2008	58,841	-15,982	20,624	(6,573)	-0.3
2009	49,792	- 4,522	-9,049	11,460	-1.3
2010	57,208	- 3,398	7,416	1,124	0.2
2011	69,379	- 10,681	12,171	(7,283)	-0.6
2012	79,968	- 16,577	10,589	(5,896)	-0.6
2013	88,611	- 15,352	8,643	1,225	0.1
2014	75,446	- 9,215	-13,165	6,137	-0.5
2015	63,506	- 5,618	-11,940	3,597	-0.3
2016	52,618	9,973	-10,888	15,591	-1.4
2017	57,326	3,180	4,708	(6,793)	-1.4
2018	76,368	9,207	19,042	6,027	0.3
2019	80,362	- 2,109	3,994	(11,316)	-2.8

المصادر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
 - العمود (3) (4) (5) من عمل الباحثة.

تبين من خلال معامل التعقيم (β) الموضح في الجدول رقم (2)، أن البنك المركزي العراقي مارس سياسة نقدية تعقيميه من أجل عزل آثار التدفقات الداخلة ونلاحظ ان اغلب سنوات الدراسة قيمة معامل التعقيم النقدي تتراوح بين الصفر والواحد وذلك يعني ان البنك المركزي العراقي مارس سياسة تعقيم جزئي باستثناء السنوات (2009، 2016، 2017، 2019) ان هناك حالات تعقيم مفرط اذا كان معامل التعقيم يزيد عن (-1). اما في عام 2018 يلاحظ انه لا يوجد أي اثر لسياسة التعقيم النقدي اذا ان معامل التعقيم موجب واكبر من الصفر.

ثانياً: معدل التضخم في العراق:

أ. تشخيص اهم أسباب التضخم في العراق:

لعبت العوامل الخارجية دوراً مهماً في التأثير على معدلات التضخم بعد أحداث عام 2003 بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي، اذ ان اغلب مكونات السلة الاستهلاكية استيرادية الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعريّة العالمية. وتتلخص هم أسباب التضخم بما يلي:

1. انعدام النهج الاقتصادي:

كان الاقتصاد في ظل النظام السابق اقتصاداً هجيناً، لا اقتصاداً موجهاً بالكامل ولا اقتصاداً حراً يعتمد على نظريات ومناهج مختلفة تحمل التناقض فيما بينها خاضعاً لقرارات سياسية غير

مستقرة، أما بعد سقوط النظام، فما زال الاقتصاد العراقي غير خاضع لنظم او سياسات محددة، تستشرف آفاق المستقبل (الهييتي، خلف، الطائي، 2009: 6).

2. الانفاق الحكومي:

لعب قرار زيادة رواتب موظفي الدولة والعاملين فيها ومنح الهدايا والإكراميات دوراً مهماً في إغراق السوق بالعملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود. إضافة إلى أن لا يزال هذا الإنفاق يهدر على مشاريع لا جدوى منها، ودعم الكثير من السلع وجعلها رخيصة الثمن ومناسبة للتهريب من العراق. بسبب سعرها المرتفع في الخارج (الهييتي، خلف، الطائي، 2009: 6).

3. الاقتصاد الخفي:

وهو أحد العوامل التي دمرت الاقتصاد العراقي، وهو يعبر عن مجمل النشاط الاقتصادي الذي يتم في الخفاء بعيداً عن أعين الدولة وسجلاتها الرسمية مثل تهريب العملة والآثار والوقود والمخدرات والأسلحة وغيرها، بالإضافة إلى الأموال المستخدمة لدعم الحركات والأحزاب السياسية. وهو اقتصاد لا يخضع لإجراءات السياسات المالية والنقدية للدولة (حسن، 2008).

4. الفساد المالي والإداري:

تفشي الفساد الإداري والمالي في معظم مؤسسات الدولة مع ضعف وعجز المؤسسات الرقابية عن محاسبة المفسدين واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. وهذا تسبب في هدر وتبذير الأموال العامة وهو ما انعكس سلباً على المشاريع التنموية وهشاشتها مادياً وبشرياً (حسن، 2008).

ب. تحليل معدلات التضخم في العراق:

من خلال ملاحظة بيانات الجدول (3) يتضح أن الاقتصاد العراقي قد واجه ضغوط تضخمية في أغلب سنوات مدة الدراسة. ويمكن تفسير الضغوط التضخمية من خلال معامل الاستقرار النقدي وجوهر هذا المقياس ينص على عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر.

يوضح الجدول (3) معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة 2005-2011 إذ شهد المعامل قيمياً جميعها أكبر من الواحد الصحيح بكثير، حيث بلغ 8.4% عام 2005 حتى وصل إلى 8.9% عام 2009 ثم انخفض إلى 2.6% عام 2011 وذلك يشير إلى أن معدل النمو السنوي للكتلة النقدية فاق بنسبة كبيرة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم مرتفعة في هذه المدة والذي سجل أعلى معدل له 53.09% عام 2006. أما خلال الفترة 2012-2019 سجل معامل الاستقرار النقدي قيم قريبة من الواحد باستثناء 2013 و2018 إذ بلغ 2.1% و2.5% على التوالي. أما سنتي 2015 و2017 سجلت قيم سالبة إذ بلغت 3.4 و-0.8 – والتي تدل على أن الاقتصاد كان في حالة انكماش.

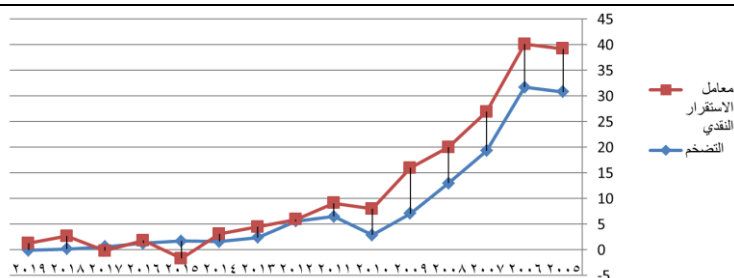
الجدول (3) معامل الاستقرار النقدي ومعدل التضخم في العراق للمدة 2005-2019 (مليار دينار)

السنة	عرض النقد M2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل نمو عرض النقد % M2	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معامل الاستقرار النقدي	معدل التضخم %
1	2	3	4	5	6	
2005	13135	103551	-	-	-	30.8 %
2006	19383	109390	47.57%	5.64 %	8.4	31.7 %
2007	22174	111456	14.40%	1.89 %	7.6	19.3 %
2008	34862	120627	57.22%	8.23 %	7.0	13 %
2009	45355	124702	30.10%	3.38 %	8.9	7.1 %
2010	60289	132687	32.93%	6.4 %	5.1	2.9 %
2011	72076	142700	19.55%	7.55 %	2.6	6.5 %
2012	75466	162259	4.70%	13.71 %	0.3	5.6 %
2013	87680	174990	16.18%	7.85 %	2.1	2.4 %
2014	90728	178951	3.48%	2.26 %	1.5	1.6 %
2015	82595	183616	-8.96%	2.61 %	-3.4	1.7 %
2016	88082	208932	6.64%	13.79 %	0.5	1.3 %
2017	89435	205130	1.54%	1.82 -	-0.8	0.6 %
2018	95416	210533	6.69%	2.63 %	2.5	0.2 %
2019	103442	223075	8.41%	5.96 %	1.4	0.1 - %

المصادر: - البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية لسنوات متفرقة.
 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة.
 - العمود، (3) (4) (5) من إعداد الباحثة.
 - معامل الاستقرار النقدي = معدل التغير في عرض النقود / معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

توضح معدلات التضخم الواردة في الجدول (1) والمقدرة الى تسجيل اعلى مستوى له خلال الفترة (2005-2007) اذ بلغ 30.8 % عام 2005، ووصل اعلى مستوى له عام 2006 اذ بلغ 31.7 % وبلغ عام 2007 نتيجة لبعض العوامل والتي تمثلت في التدهور والانفلات الأمني واستشراف الفساد الإداري والمالي في جميع مفاصل الدولة المصاحب لعملية إعادة اعمار البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن تقييد الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات خصوصاً على المشتقات النفطية، إضافة الى زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي (داغر، عاشور، 2014: 220). ثم انخفض الى 13% عام 2008 بعد ذلك نجحت السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم الى المرتبة العشرية اذ انخفضت الى 7.1 % عام 2009 ثم انخفضت الى 2.9 % عام 2010، ثم عاود معدل التضخم الى الارتفاع عامي 2011 و2012 اذ بلغ على التوالي 6.5 % و5.6 %، اما خلال المدة 2013-2019 فقد شهد تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض حتى وصل ادنى مستوى له عام 2019 اذ بلغ 0.1 - %.

إن نجاح السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم جاء نتيجة الدفاع عن سعر الصرف كمثبت اسمي عن طريق التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي كبائع للعملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لامتناع فائض السيولة وهو ما يعمل على تخفيض المعروض النقدي المحلي ورفع قيمة العملة المحلية وبالتالي تخفيض معدلات التضخم.



الشكل (1) معدل التضخم ومعامل الاستقرار النقدي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة.

ان المحافظة على معدل التضخم ضمن المعدلات المقبولة جاء نتيجة استخدام اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية وكان ذلك من خلال التدخل في سوق الصرف عبر نافذة بيع العملة وتعقيم عرض النقود. اذ يلاحظ النمو الواضح لعرض النقد خلال مدة الدراسة، وتحولت تلك الزيادة في النقود الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وقد تمت معالجة تلك الزيادة وتحقيق الاستقرار السعري من خلال إدارة سياسة نقدية قادرة على ضبط مناسيب السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار النقدي وبما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية.

الاستنتاجات:

1. الانفاق الحكومي وطلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية هما من يحددان عرض النقود في العراق.
2. ان تفوق معدل نمو العرض النقدي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أدى الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد العراقي.
3. يرتبط ارتفاع معدلات التضخم في العراق بزيادة نمو الكتلة النقدية.
4. ان معدل التضخم في العراق لا يعود الى أسباب نقدية فقط وانما يرجع لعوامل خارجية، اذ يتأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين بسبب اعتماده الكبير على الاستيرادات وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.
5. اظهر مؤشر معامل التعقيم النقدي مساهمة سياسة التعقيم النقدي التي انتهجها البنك المركزي العراقي في السيطرة على نمو الكتلة النقدية وتخفيض التضخم ضمن معدلات مقبولة.

التوصيات:

1. تفعيل دور القطاع المصرفي في عملية الاستثمار من خلال القيام بتشجيع البنوك التجارية على توظيف فائض السيولة في تمويل المشاريع الإنتاجية في القطاعات الصناعية والزراعية.
2. يجب على السلطات انتهاز سياسة تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية لكافة القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) لتجنب الاضطرابات التي تحدث في أسعار النفط وانعكاسها السلبي على الاقتصاد العراقي.
3. العمل على تفعيل الأدوات التقليدية وغير التقليدية للسياسة النقدية بشكل يضمن انتقال اثرها الى المتغيرات الاقتصادية.

4. إنشاء صندوق سيادي خاص بفوائض الاحتياطات الأجنبية من قبل السلطة النقدية هدفه الاستخدام في أوقات الازمات الاقتصادية وتحقيق إيرادات إضافية الى الاحتياطات الأجنبية.
5. ضرورة توافر الإرادة الوطنية في محاربة ظاهرة الفساد المالي والإداري الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي من خلال توفير الشفافية في القوانين ومحاسبة من يثبت ادانته بالفساد.

المصادر والمراجع:

1. احمد حسين الهيتي، فاطمة إبراهيم خلف، عدي سالم علي الطائي، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2009.
2. تقرير التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، آذار 2014/ص1.
3. سعود جابر مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، 2014.
4. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، 2007.
5. علي دنيف حسن، رؤية في أسباب التضخم في العراق، معهد الامام الشيرازي للدراسات، 2008، على الموقع <https://www.silroonline.org>.
6. كنيذة زليخة، حدود فعالية السياسة التعقيم لبنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة النقدية خلال الفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/ العدد 30، 2022.
7. محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف.
8. محمود جمام، عيسى جديت، سياسة تعقيم اثر تنقيد ربع النفط على الأساس النقدي في الجزائر خلال الفترة (1999-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، الجزائر، 2014.
9. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2010.
10. محمود محمد محمود داغر، احسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 78، 2014.
11. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، مجلة الإدارة والاقتصاد، 2012.
12. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، 2008.